



الجمعية العمومية - الدورة الثانية والأربعون اللجنة التنفيذية

البند ١٢ من جدول الأعمال: برامج التسهيلات

إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي وتنفيذ أحكام الملحق التاسع

(ورقة مقدمة من دولة قطر)

الموجز التنفيذي

شكل مؤتمر منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) للتسهيلات (FALC 2025) في أبريل ٢٠٢٥ منعطفاً غير مسبوق لمجتمع النقل الجوي العالمي، حيث وضع التسهيلات في صلب نقاش الطيران الدولي بشكل لم يسبق له مثيل. وأعقب المؤتمر شقّ وزارى اختتمت باعتماد إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي، الذي شكّل محطة هامة أبرزت الالتزام المشترك بالعمل من جانب الدول والإيكاو والمنظمات الدولية والإقليمية وصناعة الطيران وجميع الجهات المعنية لإعطاء الأولوية اللازمة لمسائل التسهيلات. ويولي المؤتمر أهميةً متساويةً لضمان النقل الجوي الآمن والمأمون والمستدام وتحسين تجربة المسافرين كافةً، وحماية حقوق المسافرين جواً. ويُقرّ هذا النهج المتوازن بأن التميز التشغيلي لا بد له أن يقترن بالنهج القائم على العنصر البشري في جميع المجالات من أجل بناء المرونة والكفاءة والشمولية في السفر الجوي الدولي.

الإجراءات: الجمعية العمومية مدعوة إلى:

- أ) حتّ الدول على الحفاظ على الزخم الذي ولّده مؤتمر التسهيلات لعام ٢٠٢٥ وإعادة التأكيد على التزامها بتعزيز الجهود الرامية إلى الامتثال الكامل والفعال لأحكام الملحق التاسع - "التسهيلات".
- ب) دعوة جميع الدول إلى الاعتراف بإعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي ودعمه كأداة لتعزيز الامتثال للملحق التاسع؛
- ج) حتّ الإيكاو على وضع مبادئ توجيهية عملية لدعم الدول في التطوير الفعال لآليات الرقابة الخاصة بها للامتثال لأحكام الملحق التاسع؛
- د) الطلب إلى الإيكاو مساعدة الدول على تعزيز برامجها الوطنية لتسهيلات النقل الجوي ولجانها الوطنية لتسهيلات النقل الجوي لتصبح أدوات عملية للتنفيذ وقابلية التشغيل البيئي والرصد؛
- هـ) دعوة الدول إلى زيادة مشاركتها في اجتماعات التسهيلات، فضلاً عن تكثيف مشاركتها في مجموعات العمل المعنية بالتسهيلات؛
- و) حتّ الدول على تعزيز الوعي بأهمية قابلية التشغيل البيئي بالنسبة للجهات المعنية المشاركة في قطاع النقل الجوي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الكفاءة.

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي - "ضمان أن يوفر الطيران للجميع تنقلاً سلساً وميسراً وموثوقاً به".
الأثار المالية:	يُمكن الاضطلاع بأنشطة الإيكاو المشار إليها في هذه الورقة ضمن الموارد المتوفرة في الميزانية العادية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٨ و/أو من المساهمات من خارج الميزانية.
المراجع:	إعلان الدوحة لتسهيلات النقل الجوي الدولي الملحق التاسع - "التسهيلات"

١ - المقدمة

١-١ يُعتبر الملحق التاسع -" التسهيلات" الملحق الأكثر شمولاً، سواءً من حيث مجموعة المواضيع التي يتناولها أو من حيث تنوع الجهات المعنية التي يخاطبها. وهو يوفر منصةً فريدةً تجمع الجهات المختصة لحل مجموعة واسعة من القضايا، والتي يُمكن أن تتراوح ما بين استخدام معلومات المسافرين ومعالجتها لتعزيز أمن الحدود، وضمان إمكانية انتفاع الأشخاص ذوي الإعاقة بخدمات الطيران طوال رحلتهم، وصولاً إلى حماية الدول وصناعة الطيران أثناء تفشي الأمراض المعدية، بالإضافة إلى مواضيع عديدة أخرى.

٢-١ وتزامناً مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للملحق التاسع، جرى تسليط الضوء بشكل واضح وبطريقة غير مسبقة على موضوع التسهيلات، وهو ما أفضى إلى اعتماد إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي خلال الشق الوزاري الرفيع المستوى لمؤتمر الإيكاو للتسهيلات لعام ٢٠٢٥ (FALC 2025) الذي انعقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠٢٥/٤/١٧. وخلال هذه الفعالية التاريخية، أعربت ٥٢ دولة عضواً في الإيكاو عن دعمها والتزامها القويين بإعطاء الأولوية للتسهيلات ضمن الأهداف العامة لصناعة الطيران. واليوم، علينا أن نواصل هذا الزخم لاتخاذ إجراءات ملموسة والدفع بها إلى الأمام.

٣-١ إلا أن ذاك التنوع الذي يُميز الملحق التاسع هو نفسه السبب وراء التعقيد الذي ينطوي عليه تطوير آليات رقابة فعّالة. ولا شك في أن رصد هذه المجموعة الواسعة من المسائل يشكل تحدياً، لكنه يُعتبر مهمةً ضروريةً تستوجب إيلاءها المستوى المناسب من الأولوية.

٢ - المناقشة

١-٢ إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي

١-١-٢ يُمثل إعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي التزاماً موحّداً من جانب الدول والإيكاو والمنظمات الدولية والإقليمية وصناعة الطيران وجميع الجهات المعنية بإعطاء الأولوية للتسهيلات باعتبارها ركيزةً أساسيةً لتطوير النقل الجوي الدولي. وقد حان الوقت اليوم لترجمة هذا الالتزام إلى إجراءات ملموسة.

٢-١-٢ ويدعو الإعلان الدول الأعضاء في الإيكاو إلى إعطاء الأولوية للتنفيذ الكامل للقواعد القياسية والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع وتعزيز التعاون مع سلطات إدارة الحدود والمشاركة في هيئات التسهيلات التابعة للإيكاو بشكل نشط.

٣-١-٢ كما يُشجّع الدول على تيسير الانتفاع بخدمات الطيران وحماية حقوق المسافرين وتنفيذ سياسات تدعم ضحايا حوادث الطائرات وأسرههم والتصديق على اتفاقية توحيد بعض قواعد النقل الجوي الدولي (اتفاقية مونتريال لعام ١٩٩٩) ومعالجة قضايا أخرى، مثل الاتجار بالأشخاص ومعاملة اللاجئين.

٤-١-٢ ويحث الإعلان الدول الأعضاء أيضاً على تعزيز اعتماد التكنولوجيات المبتكرة ودعم استراتيجية برنامج الإيكاو لتحديد هوية المسافرين (TRIP) ودليل الإيكاو للمفاتيح العامة (PKD) والاستثمار في تطوير كوادر المهنيين المهرة من ذوي الكفاءات المتنوعة في مجال التسهيلات. ويُعدّ تعزيز التحوّل الرقمي أساسياً لتحسين الكفاءة وتعزيز أنظمة التسهيلات على الصعيد العالمي.

٥-١-٢ كما التزمت الدول بإدراج التأهب في مجال الصحة العامة في أطرها الوطنية للطيران وضمان التوافق مع اللوائح الصحية الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، حيث سيعزّز التخطيط الاستباقي قدرة الطيران على الصمود والاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ الصحية في المستقبل.

٢-٢ الامتثال والرصد الشاملان لجميع القواعد القياسية والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع

٢-٢-٢ من البديهي أن بعض القواعد القياسية والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع قد برزت بشكل متزايد، في بعض الأحيان، بسبب سياقات عالمية مُحَدَّدة. فعلى سبيل المثال، حظيت القواعد القياسية والتوصيات الدولية المتعلقة بالصحة باهتمام غير مسبوق خلال جائحة فيروس كورونا. وبالرغم من ذلك، فمن الضروري أن تمنح الدول الملحق التاسع كاملاً مستوى الأولوية نفسه الذي يُعطى عادةً للملاحق الأخرى.

٢-٢-٢ وفي السياق نفسه، أدرج بعض أحكام الملحق التاسع في البرنامج العالمي لتدقيق أمن الطيران (USAP) والبرنامج العالمي لتدقيق مراقبة السلامة الجوية (USOAP)، ولعل ذلك أدّى إلى إيلاء اهتمام أكبر لتلك الأحكام.

٢-٢-٣ وعلاوةً على ذلك، قد يكون من الأسهل معالجة الملاحق ذات النطاق الأضيق في مجملها، في حين أن النطاق الواسع والمتنوع للملحق التاسع يجعل تحقيق الامتثال الكامل له ورصده أكثر تعقيداً.

٢-٢-٤ ومع ذلك، فإن هذا النطاق الواسع بالتحديد هو الذي يؤكّد على الأهمية الحيوية لاتباع نهج شامل والالتزام التزاماً كاملاً بجميع القواعد القياسية والتوصيات الدولية في الملحق التاسع، بدلاً من التركيز على أحكام مُعيّنة بشكل انتقائي، ممّا يُهيئ الدول بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

٢-٢-٥ وتبرز الحاجة إلى إنشاء آلية رقابة شاملة ومكرسة على الصعيد الوطني. وتعمل اللجنة الوطنية لتسهيلات النقل الجوي (NATFC) كأداة رئيسية لإدارة هذه المسائل. ومع ذلك، يجب توفير الدعم التشغيلي للجنة الوطنية كي يتسنى لها رصد الامتثال لجميع جوانب التسهيلات بصفة مستمرة.

٢-٢-٦ ويُعتبر دعم الإيكاو ضرورياً لتوفير المشورة وتبادل أفضل الممارسات بشأن ضمان التنفيذ الفعال لآليات الرصد المستمر للامتثال للملحق التاسع على المستوى الوطني.

٢-٣ البرامج الوطنية لتسهيلات النقل الجوي (NATFP)

٢-٣-١ يُعدّ البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي أداةً قويّةً تتيح، عند تطويرها بشكل سليم، التعاون المُجدي بين الجهات المعنية، وذلك دعماً للامتثال للقواعد القياسية والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع. غير أن تطوير البرنامج الوطني وتحديثه بشكل دوري ينبغي ألا يتمّ بطريقة انفراديّة، بل من خلال مناقشات موسّعة بين جميع الجهات المعنية. ويجب أن تركز هذه المناقشات على تحديد الفجوات بين الشروط التنظيمية والقدرات الحالية والإجراءات الممكنة داخل الدولة، ممّا يفرز في النهاية مساراً عملياً ومنسقاً للمضي قدماً.

٢-٣-٢ وتُعدّ إرشادات الإيكاو إلى الدول مهمةً جداً بهدف إعداد برنامج وطني لتسهيلات النقل الجوي يُساهم في تنفيذ القواعد القياسية والتوصيات الدولية في الملحق التاسع.

٢-٣-٣ من خلال تجربة دولة قطر، يُعتبر قسم التسهيلات في الهيئة العامة للطيران المدني مسؤولاً عن تنسيق أعمال تطوير البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي وتحديثه ومراقبة الامتثال له، وقد اتبعنا الخطوات التالية في هذا السياق:

- أ) تنظيم سلسلة من جلسات التوعية العامة حول التسهيلات لجميع الجهات الحكومية المعنية؛
- ب) تطوير أداة تسمح لجميع الوكالات الحكومية بتقديم معلومات عن مدى الامتثال للقواعد القياسية والتوصيات الدولية المعمول بها؛
- ج) تنظيم حلقات عمل مع مختلف الوكالات الحكومية لمناقشة المستوى المُبلّغ عنه للامتثال للقواعد القياسية والتوصيات الدولية التي تخصها، ويشمل ذلك استعراض ما تقدمه تلك الوكالات من أدلة لإثبات امتثالها؛

د) تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة الوطنية لتسهيلات النقل الجوي، بما في ذلك الإجراءات المتفق عليها والمقترحة.

٢-٤ اللجنة الوطنية لتسهيلات النقل الجوي (NATFC)

٢-٤-١ تُعتبر اللجنة الوطنية لتسهيلات النقل الجوي الجهة الأمثل لتطوير البرنامج الوطني لتسهيلات النقل الجوي وتحديثه ورصده، وبالتالي العمل على رصد امتثال الدولة لأحكام الملحق التاسع. ومع ذلك، فمن الضروري إنشاء آلية واضحة لكيفية نهوض اللجنة بمسؤولياتها، إلى جانب ضمان منحها المستوى المناسب من السلطة للقيام بذلك بفعالية، مع مراعاة مجموعة واسعة من الموضوعات التي ستتم مناقشتها داخل اللجنة.

٣-٣ الخلاصة

٣-٣-١ يجب على الدول أن تُعيد التأكيد على التزامها بتعزيز الجهود الرامية إلى الامتثال الكامل والفعال للقواعد القياسية والتوصيات الدولية الواردة في الملحق التاسع، والتشديد على أهمية الحفاظ على الزخم الذي تحقق بفضل مؤتمر الإيكاو للتسهيلات لعام ٢٠٢٥.

٣-٣-٢ ويشكل التأييد الواسع النطاق لإعلان الدوحة بشأن تسهيلات النقل الجوي الدولي بوصفه أداة رئيسية لتعزيز الامتثال لأحكام الملحق التاسع اعترافاً بأهمية إدراج التسهيلات ضمن أولويات الأهداف العامة المنشودة في أوساط الطيران.

٣-٣-٣ وينبغي للإيكاو أن تضع مبادئ توجيهية عملية لدعم الدول في إعداد آليات الرقابة على الامتثال للملحق التاسع وتعزيزها.

٣-٣-٤ كما ينبغي للإيكاو أن تساعد الدول في تحسين برامجها الوطنية لتسهيلات النقل الجوي ولجانها في الوطنية المختصة بهذه المسألة، لجعلها أدوات فعالة للتنفيذ وقابلية التشغيل البيئي والرصد.

٣-٣-٥ وتُعتبر أهمية زيادة مشاركة الدول في اجتماعات التسهيلات ومجموعات العمل في هذا الصدد مسألة محورية للنهوض بالتقدم التعاوني في مجال التسهيلات.

٣-٣-٦ وتُعدّ قابلية التشغيل البيئي بما يتجاوز مجرد التنسيق بين الجهات المختصة مبدءاً رئيسياً في تحقيق التسهيلات في مجال النقل الجوي بكفاءة، وينبغي لمجتمع الطيران أن يلتزم بتعزيز الوعي وبذل الجهود اللازمة في هذا المجال.

— انتهى —